S/PV.7824

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٢٤**

الجمعة، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميندیث غراتيرول
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كولمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2016/968)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1641110 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة العلنية الأولى لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، نيابة عن المجلس، بسعادة السفير فودي سيك، الممثل الدائم لجمهورية السنغال، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وإنا على يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير سيك ووفد بلده على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2016/968)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد بير توريسون، نائب الممثل الدائم للسويد وممثل نائب رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيدة فيكتوريا وولي، المنسقة الوطنية لشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام – شبكة المرأة في صنع السلام في ليبريا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/968، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أقدم التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2016/968) إلى مجلس الأمن. وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري العميق للدعم الطويل الأمد الذي وفّره المجلس لليبريا، لا سيما من خلال نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

كما يدرك الأعضاء، إن التقييم الاستراتيجي لليبريا هو التقييم الثالث والأخير من نوعه الذي أجريناه في غرب أفريقيا هذا العام، وقد أدى بصورة جماعية إلى ما أعتقد أنه إعادة تشكيل لعمليات حفظ السلام في المنطقة. وكما يشير التقرير، فإن البيئة السياسية في ليبريا تهيمن عليها التحضيرات للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تنصيب الرئيس المقبل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، الأمر الذي سيمثل معلما تاريخيا للديمقراطية في ليبريا. وسيكون الإجراء السلمي والناجح للانتخابات وانتقال القيادة بعد إجرائها عاملا أساسيا في ضمان استقرار ليبريا. لذلك، فإن ما يحدث في العام المقبل سيكون مهما جدا. وسيثبت لنا ما إذا كانت أسس السلام التي دأبنا على بنائها منذ انتهاء النزاع قبل ١٣ عاما، متينة بما فيه الكفاية لتستمر في البقاء. ويتعين على ليبريا، شعبا وحكومة، وبدعم من شركائها، كفالة اتخاذ تدابير الآن تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية تكون نتائجها مقبولة للجميع.

ولقد حدثت بعض التطورات الواعدة على الجبهة السياسية منذ أيلول/سبتمبر، عندما أجرينا التقييم الذي وفّر

الأساس لتقرير الأمين العام. ففي ذلك الوقت، أدت المواجهة المستمرة داخل مجلس النواب إلى تعطيل البرنامج التشريعي بالفعل، بما في ذلك الاصلاحات التي كانت ضرورية للحفاظ على السلام. ولكن كما هو معلوم، انتخب مجلس النواب، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، رئيسا جديدا أعلن أنه سيركز على تحسين العلاقات مع الحكومة والتنسيق معها بغية إحراز تقدم بشأن خطة التنمية.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استأنفت الهيئة التشريعية أعمال الدورة الاستثنائية لمدة شهر، في منتصف عطلتها السنوية، من أجل العمل على إحراز تقدم بشأن سن تشريعات حاسمة. واعتمدت، على سبيل المثال، قانون سلطة الأراضي، وصدقت على ٣٢ من بروتوكولات واتفاقيات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالديمقراطية والحكم الرشيد. ونظرت الهيئة التشريعية كذلك في تعديلات دستورية قدمها الرئيس قبل أكثر من عام، علاوة على حزمة تشريعات تتعلق بإصلاح الأراضي، والأطر الاقتصادية والمالية، ومكافحة الإرهاب. وأعتقد أن ذلك يبرهن على التزام الممثلين المنتخبين بتحقيق نتائج لناخبيهم. ونحن نتطلع إلى رؤية المزيد من التقدم الملموس في النهوض بالبرنامج التشريعي.

كما كانت هناك بعض المواءمة بين الأحزاب السياسية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شكلت ثلاثة أحزاب معارضة رئيسية التحالف من أجل التغيير الديمقراطي لمنافسة حزب الوحدة الحاكم في الانتخابات التي ستجري خلال تشرين الأول/أكتوبر من العام المقبل.

وبإيجاز، لا تزال ليبريا مستقرة. ومنذ انتهاء المرحلة الانتقالية الأمنية في حزيران/يونيه، لم تحصل حوادث خطيرة استدعت تدخل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وفي الواقع، لم تكن هناك أي حوادث بررت استجابة مسلحة من جانب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا طيلة عام ٢٠١٦. وعبر فريق التقييم، بقيادة زميلي السيد القاسم واني، بوجه خاص عن إعجابه بالتزام وتصميم أفراد الأمن الوطني. ورغم القيود الخطيرة التي يعاني منها الرجال والنساء الذين يشكلون أفراد الأمن الوطني من الناحية المادية، واللوجستيات والمعدات الأساسية، فإنهم أظهروا عزما على أداء مسؤولياتهم السيادية المتمثلة في حماية السكان وتأمين الدولة.

واستمر تطور وكالات الأمن. وقد زادت الشرطة الوطنية الليبرية من قوام قواتها منذ إجراء التقييم. وقامت وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات بعمليات هامة في شراكة مع الإنتربول. وتنظر الشرطة الوطنية ومصالح الهجرة في تشريع جديد من شأنه، في حال تنفيذه، المساعدة على توطيد المؤسسات المهنية لإنفاذ القانون مع آليات قوية للرقابة المدنية، من أجل حماية الناس من أي تجاوزات. بيد أن الحفاظ على تلك المكاسب التي تحققت سيتطلب استمرار وزيادة الاستثمار في القطاع الأمني، وكذلك تحسينات متناسبة في قطاعي العدالة والسجون.

إن على حكومة ليبريا معالجة العديد من الأولويات في السنة الأخيرة من الإدارة الحالية، للتأكد من أنها ستسلم إلى الإدارة المقبلة بلدا على طريق التحول حقا. وهناك العديد من الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي يجب اعتمادها وتنفيذها. وتتطلب المؤسسات الأمنية والدفاعية تطويرا مستمرا. ويجب إنشاء آليات للرقابة الديمقراطية، وتجهيزها للقيام بدورها بشكل فعال. ويجب إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان بولاية موسعة، الأمر الذي يتطلب توفير قدرات وموارد كافية، لكي تفي تلك المؤسسة بولايتها. فلا يزال المواطنون يتوقعون الحصول على أبسط الخدمات الأساسية من حكومتهم. وينبغي ألا ننسى أن هناك عملية انتخابية رئيسية في الأفق، ستتطلب موارد كبيرة.

ويجب المضي قدما بتلك الأولويات في حيز مالي محدود للغاية. وتخصص ٨٧ في المائة من قرابة ٦٠٠ مليون دولار من الميزانية الوطنية للنفقات المتكررة. ونحن نعلم أن البيئة الاقتصادية بيئة تقشف كامل تتسم بتوقعات نمو ضئيلة. ومنذ

نشر التقرير الخاص للأمين العام، أعطت الحكومة تعليمات إلى جميع الوزارات والوكالات والهيئات الحكومية الأخرى، بتخفيض ٥ في المائة من ميزانياتها المعتمدة.

وحدد المجلس قبل عامين موعدا نهائيا لتولي المؤسسات الوطنية لكامل المسؤوليات الأمنية للبعثة. وشكل هذا القرار دليلا بارزا على الجزم بأن البلد قد تغلب على عدم الاستقرار والتبعية اللذين عانى منهما في الماضي. ولم يكن ذلك بالتحدي البسيط لبلد هش خرج لتوه من كارثة وباء الإيبولا، التي أقر المجلس بأنها تشكل تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين. لكن المؤسسات الليبرية واجهت ذلك التحدي، واحترمت الموعد النهائي المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه للانتقال الأمني.

وبعد إجراء تقييم دقيق للتقدم المحرز والتحديات المتبقية، يحدد تقرير الأمين العام الخاص ثلاثة خيارات ممكنة فيما يتعلق بمستقبل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، مع الأخذ في الاعتبار المعايير التي قدمها المجلس، وهي الحالة الأمنية في البلد، وقدرة ليبريا العامة على حفظ الاستقرار. وتلك الخيارات هي كما يلي: أولا، هناك خيار سحب البعثة وإنشاء بعثة خلف؛ ثانيا، هناك خيار الإبقاء على الوضع الراهن؛ وثالثا، هناك خيار مواصلة التخفيض التدريجي للبعثة.

وبصرف النظر عن قرار المجلس، سيكون في رأينا، من المهم أن تظل ليبريا على جدول أعمال المجلس من خلال إنشاء الإدارة المقبلة. وسوف نعمل بشكل وثيق مع تلك الإدارة لوضع توصيات بشأن مستقبل انخراط الأمم المتحدة في ليبريا إلى ما بعد شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨. وخلال الأشهر الـ ١٨ المقبلة، سيكون من الضروري الإبقاء على بعثة قادرة على القيام بمساع حميدة قوية، وتقديم الدعم السياسي، وإرشاد مؤسسات الأمن وسيادة القانون، فضلا عن رصد حقوق الإنسان وبناء القدرات. وعلى الرغم من أن لدينا ثقة كاملة في قدرة الأجهزة الأمنية الوطنية، فإننا نرى أنه من الضروري أن تظل هناك بعض القدرة على الاستجابة في الحالات القصوى، إذا حدث تدهور في الاستقرار يستدعي تغيير الاستراتيجية.

وبالتالي، لكل خيار من الخيارات الثلاثة المبينة في التقرير الخاص للأمين العام، يتمثل جانب حاسم من جوانب التخطيط للطوارئ في قوة الرد السريع، التي توجد حاليا في ياموسوكرو، في كوت ديفوار. وستنتقل الوحدة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، عندما تنتهي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أوائل العام المقبل. وكما يعلم المجلس، فإن الوحدة مكلفة بتوفير دعم عرضي في ليبريا لقوات الدفاع والأمن الليبرية التي تقوم بعملها في الخط الأول. ويذكر المجلس أيضا أنه سبق وأن نشر جزء من تلك الوحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في العام الماضي، حيث قدمت دعما رائعا وأساسيا، خلال الزيارة التي قام بها قداسة البابا، إلى بانغي، وكذلك خلال التحضير للانتخابات الرئاسية في البلد.

واستمع فريق التقييم أيضا للدعوة التي وجهها أعضاء المجتمع المدني الليبري لكي نفكر بشكل جدي في إخفاقاتنا في ليبريا، بغية المضي قدما على أساس المساءلة المتبادلة من خلال صياغة اتفاق، كما فعلنا بشكل تجريبي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن شأن هذا الاتفاق أن ينشئ إطارا للمساءلة المتبادلة، سيعزز الشراكة والمشاركة في المستقبل بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة.

وكانت ليبريا طوال تاريخها، إحدى البلدان التي أظهرت مرونة ملحوظة وقدرة كبيرة على التغلب على الشدائد التي تبدو غير قابلة للحل. إن الليبريين هم الناس الذين عانوا ولا يزالون يعانون من الدمار الذي أحدثه أكثر من قرن من الاستبعاد المنهجي، وعقود من الخلل و ١٤ عاما من الحروب الأهلية الوحشية المتتالية. ومنذ وقت ليس ببعيد، واجهوا المأساة الوطنية

للإيبولا لأكثر من عام. ومع ذلك، لا يزال البلد يتخطى المحن. ويجب أن يواصل على مسار هذا التحول الإيجابي.

وينبغي لشعب وحكومة ليبريا أن يمضيا قدما بالعمل الأساسي لبناء الدولة – دولة موحدة متصالحة، وحكومة خاضعة للمساءلة ملتزمة بمعالجة الفساد في صفوفها؛ دولة يتقاسم فيها جميع المواطنين المنافع من الموارد الطبيعية الوفيرة في ليبريا؛ دولة تتولى المسؤولية الكاملة عن مصيرها، مع مؤسسات وحكومة توفر الضمانات الأساسية للأمن والحماية وتقديم الخدمات لمواطنيها.

ومن الواضح أننا الآن في المرحلة النهائية من مراحل دورة حياة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وسوف يستفيد كل من الليبريين وشركائهم من إنهاء هذه الدورة في أقرب وقت ممكن لتتمكن ليبريا من أن تأخذ بشكل كامل على عاتقها مسؤوليات الدولة ذات السيادة. ولكن تحديدا لأنها المرحلة النهائية، يجب تناولها بحساسية وحذر. ويجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه لن يتم تقييم نجاح البعثة استنادا إلى النتائج الباهرة التي تحققت خلال أقل من ١٣ عاما فحسب، بل أيضا استنادا إلى طريقة انسحاب البعثة من ليبريا، وربما قبل كل شيء، على الانطباع الذي سيحتفظ به الليبريون بعد مغادرتها.

الرئيس (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. في هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر المتكلمين بأن الرئاسة ستستخدم الضوء المتقطع على محيط الميكروفونات لحث المتكلمين على إنهاء ملاحظاتهم. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيُرجى منها توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في قاعة المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد توريسّون.

السيد توريسّون (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بالنيابة عن لجنة بناء السلام. كما أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر.

إننا نجتمع في لحظة زمنية هامة، قبل قرار مجلس الأمن بشأن مستقبل وجود عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا. ولذلك يسرني أن أقدم الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الرحلة التي قمت بها مؤخرا إلى ليبريا وعن منتدى أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الحفاظ على السلام خلال العملية الانتقالية في ليبريا، الذي استضافته لجنة بناء السلام وحكومة ليبريا.

كان الهدف من الزيارة هو تحديد أولويات بناء السلام أثناء الفترة الانتقالية وما بعد وجود قوات حفظ السلام في البلد، ولاستكمال بعثة التقييم الاستراتيجي التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام. واجتمع الرئيس مع رئيسة ليبريا، ومع العديد من كبار ممثلي الحكومة والمجتمع المدني، وقيادة الأمم المتحدة، وأعضاء المجتمع الدولي والأحزاب السياسية. وتم إطلاع مجلس الأمن على التقرير الخطي عن الرحلة.

وقد استرشدت المداولات في مونروفيا بسؤالين رئيسيين: أولا، ما الذي يجب عمله للتصدي لما تبقى من الأسباب الجذرية للنزاع في ليبريا، وثانيا، ما هو الشكل الذي يتعين أن يتخذه الدعم الدولي بعد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؟ واسمحوا لي أن أسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية.

أولا وقبل كل شيء، بينما يبدو أن لا أحد يعتقد أن ليبريا تواجه خطر انتكاس وشيك إلى الصراع، كان هناك اتفاق عام على أن الأسباب الجذرية والأسباب المحتملة لنشوب الصراع في ليبريا لا تزال بدون حل وتتطلب الاهتمام المتضافر. فالمصالحة لم تتحقق تماما بعد – وهو ما أقر به أيضا الرئيس نفسه. ويجب على الدولة معالجة تظلمات الغالبية

الكبيرة من المهمشين، ويجب عليها أيضا أن تعود إلى تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية.

إن معالجة المصالحة في ليبريا بصورة كاملة وشاملة تتطلب قيادة سياسية قوية. وفي هذا الصدد، تم التشديد مرارا خلال منتدى أصحاب المصلحة المتعددين على الحاجة إلى تكوين هوية وطنية مشتركة. وهذا يبين لنا أن المصالحة في ليبريا تتجاوز التصالح مع ما حدث خلال الحرب الأهلية. ويتطلب بناء التماسك الاجتماعي معالجة أوجه الإجحاف التاريخية وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد والسلطة. وهذا، بدوره، يتعلق بضرورة بسط سلطة الدولة خارج مونروفيا، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في المجتمعات الريفية، وإقامة علاقة أقوى بين الدولة ومواطنيها وبناء الثقة في المؤسسات الأمنية.

ومن المشجع أن نلاحظ إحراز بعض التقدم بشأن الإصلاحات التشريعية الضرورية لبناء السلام وبناء الدولة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق في الأراضي واللامركزية والحوكمة. بيد أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في العملية التشريعية، لا يزال يتعين إقرار أنظمة معينة، ويجب علينا أن نواصل رصد الحالة. إن اعتماد قانون حقوق الأراضي لن يعالج حقوق الملكية الحاسمة فحسب، لكنه سيساعد أيضا على إصلاح القطاع الزراعي في ليبريا، الذي ات يرقى إلى مستوى تحقيق إمكاناته. وهناك حاجة إلى القيادة الحكومية لتعزيز الإصلاح الهيكلي باعتباره تدبيرا وقائيا حاسما قبل الانتخابات. وإحدى الرسائل الأخرى المنبثقة عن المنتدى هي أن الثغرات الحرجة لا تزال قائمة في القدرات المؤسسية. ولا تزال سيادة القانون ضعيفة، والوصول إلى العدالة يشكل تحديا مستمرا.

والعدد الكبير من الشباب المحرومين يشكل عامل خطر حقيقي. ومن الأهمية بمكان إتاحة الوظائف للشباب، ومحاورتهم وضمان القنوات المجدية للمشاركة – ولا سيما الآن في الفترة التي تسبق الانتخابات. وينبغي توفير الدعم السليم للتأكد من أن الشباب يمكن أن يقوموا بدور نشط في بناء السلام.

ويقودني ذلك إلى نقطة رئيسية أخرى للمناقشة خلال زيارة لجنة بناء السلام – الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. لقد وصفت الانتخابات كلحظة حاسمة بالنسبة لليبريا، بوصفها أول انتقال ديمقراطي للسلطة من رئيس إلى آخر على قيد الحياة منذ أن أصبحت جمهورية. ومن شأن نجاح الانتخابات والانتقال السلمي أن يزيدا من تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد.

وكما هو الحال غالبا، فإن إجراء الانتخابات محفوف بخطر التوترات. ويخوض أكثر من ٢٠ مرشحا الانتخابات الرئاسية. وينبغي دعم الجهود الرامية إلى إنشاء آليات قوية لتسوية المنازعات في وقت مبكر، وكذلك صياغة مدونات السلوك وإدارة انتخابات الجولة الأولى، وكذلك إعطاؤها الأولوية. ونحن نفهم أن البعثة تشارك مشاركة كبيرة في هذه الجهود، إلى جانب اللجنة الانتخابية الوطنية، وكلاهما يقدم الدعم الحاسم. والأولويات الأخرى في الإعداد لانتخابات ناجحة هي التربية المدنية والتوعية والتواصل مع السكان المحرومين إلى حد كبير. ومن الضروري التركيز بوجه خاص على المشاركة النشطة للمرأة. ولاحظ العديد من المحاورين في مونروفيا أنه سيكون من السابق لأوانه سحب بعثة حفظ السلام قبل الانتخابات. وحتى مع حجم وجود أقل، يمكن لوحدات الشرطة يمكن أن تؤدي دورا هاما.

ومن المهم إدراك الحالة الاجتماعية – الاقتصادية الراهنة التي ستعقد في ظلها الانتخابات وتجري العملية الانتقالية. يتعرض الاقتصاد الليبري لضغط كبير، في أعقاب كل من فيروس إيبولا والهبوط في أسعار ركاز الحديد والمطاط. ولم تطرأ أية زيادة إطلاقاً على النمو الاقتصادي خلال السنوات الثلاث الماضية، وكان توقع صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦

نموا قدره ٠,٥ في المائة. ويحد ذلك من الحيز المالي المتاح للمضي قدما بالإصلاحات الهامة في بناء السلام تحت الإدارة الحالية. ويتوقف النمو الاقتصادي على التنويع الاقتصادي، ولكن الأساس ضعيف. ويواجه الاقتصاد تحديات هائلة، مثل انخفاض الإيرادات الحكومية، والاعتماد المفرط على الامتيازات، والاستبعاد الاجتماعي في هيكل الإدارة والحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية. وقد عرضت خلال الزيارة إحصاءات مروعة فيما يتعلق بالتعليم: ٦٣ في المائة من الأطفال الليبريين لا يذهبون إلى المدارس. وهذا هو التحدي الرئيسي اليوم الذي له آثار حقيقية في المستقبل.

أين يتركنا ذلك؟ تواجه ليبريا عاما غاية في الأهمية في ٢٠١٧، حسث ستجري انتخابات حاسمة. والعديد من الأسباب الجذرية لم تعالج بعد. وبعد انسحاب حفظة السلام، ستكون هناك مهام متبقية لبناء السلام – وبعضها يعالج الأسباب الجذرية للصراع الذي لم يُحل بعد في ليبريا، ويتطلب دعما دوليا مستمرا. وينبغي مراعاة هذه العوامل عندما يتقرر مستقبل وجود الأمم المتحدة بعد كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٦. وبالنظر إلى الـ ١٣ عاما من الاستثمار الكبير في البعثة، سيكون من المهم ضمان إجراء تخفيض دقيق ومسؤول يحمي المكاسب والإنجازات التي تحققت، ويضع ليبريا على مسار مستقر ومتين نحو تحقيق مزيد من توطيد السلام.

وريادة الأمم المتحدة في مونروفيا لا يزال دورها رئيسياً. والحفاظ على وظيفة المساعي الحميدة التي تقوم بها سيكون مفيداً عندما تزداد حدة التوترات خلال الفترة السابقة على الانتخابات في العام القادم وأثناء تلك الانتخابات.

ختاماً، من الأهمية بمكان مواصلة تركيز الاهتمام الدولي على ليبريا في هذا الوقت الحرج. وثمة مهمة عاجلة تتمثل في ضمان تهيئة التواجد المتبقي للأمم المتحدة وإمداده بالموارد لتمكينه من الاستجابة للحاجة المستمرة لدعم بناء السلام. ولذلك، تحث لجنة بناء السلام منظومة الأمم المتحدة برمتها على تكثيف التخطيط التعاوني والاستراتيجي، وتتطلع إلى الانخراط في حوار منتظم مع أصحاب المصلحة بشأن كيفية المضي في ذلك المسار قدماً وتقديم المزيد من الدعم.

واللجنة، من جانبها، مستعدة لمواصلة متابعتها السياسية من خلال كفالة استمرار الاهتمام الدولي بليبريا، في حال تركت ليبريا جدول أعمال مجلس الأمن، وتقديم المساعدة من خلال استرعاء الانتباه إلى الثغرات. واللجنة ملتزمة بتقديم إسهامات جوهرية في مداولات المجلس، ومن يجمع بين عضوية المجلس واللجنة منا سوف يتأكد من أننا نقوم بدورنا في تعزيز دورنا في إسداء المشورة والتقريب بين المواقف. وستستمر لجنة بناء السلام في الدعوة إلى أهمية مواصلة الإصلاحات الأساسية لبناء الدولة وإحلال السلام المستدام في ليبريا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد توريسون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووللي.

السيدة ووللي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن والتحدث نيابة عن نساء ليبريا والمنظمات النسائية. وأود أن أشكر السفير الإسباني خصوصاً، لا على إتاحة هذه الفرصة للتعبير عن صوت المجتمع المدني فحسب، ولكن لريادة إسبانيا في مجلس الأمن بشأن برنامج المرأة والسلام والأمن في غضون العامين الماضيين أيضاً.

تقف ليبريا الآن عند مفترق طرق حاسم الأهمية، إذ تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تخفيض قوامها تدريجياً. ويتزامن ذلك مع العمليات الانتخابية الوشيكة في عام ٢٠١٧. وقد أدت بعثة الأمم المتحدة دوراً رئيسيا في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١١، حيث وفرت نحو ٧٠ في المائة من الدعم الأمني

واللوجستي في نواح كثيرة، مثل نقل صناديق الاقتراع جواً حيثما تعذر الوصول البري أو في تعزيز الأمن.

وإذ أخاطب المجلس اليوم، فإنني أعرب عن مخاوف المرأة في ليبريا فيما يتعلق بالثغرات الأمنية واللوجستية التي قد يتركها غياب البعثة، مما يشكل تحديات يمكن استغلالها من قبل السياسيين عديمي الضمير للتشكيك في مصداقية الانتخابات، وبالتالي إثارة عنف لا داعي له. وباسم نساء ليبريا، أدعو مجلس الأمن إلى أن يأخذ ذلك في الاعتبار لدى مناقشة مستقبل وجود الأمم المتحدة في ليبريا، لا سيما بالنسبة لانتخابات ٢٠١٧ والفترة التي تليها مباشرة.

وثمة شاغل أمني كبير آخر بالنسبة للنساء والفتيات يتمثل في انتشار المخدرات غير المشروعة في البلاد، الأمر الذي يؤثر على الشباب والمقاتلين السابقين خصوصاً. إذ أن كثيراً من هؤلاء الشباب يتورطون في جرائم مختلفة، كالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والسطو المسلح وعنف الغوغاء. وهذا يشكل تهديداً أمنياً خطيراً بينما تنسحب البعثة تدريجياً. والأمر يتطلب دعماً لاستجابة وطنية فعالة لتلك المشاكل، بدءاً من تعزيز قدرتها على إنفاذ القانون إلى إعداد برامج أفضل للعلاج والتأهيل. وهذا من شأنه أن يسهم في توطيد السلام.

وبينما يتهيأ المجتمع الدولي لمساعدة ليبريا في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، نرجو ألا يغيب عن البال أن تمثيل المرأة في الهيئة التشريعية الوطنية والدوائر المحلية متدن للغاية. ولئن كان عدم وقوع حوادث أمنية كبيرة يدلل على أن البعثة قد أتمت مهمتها ويمكنها أن تغادر، نرجو ألا يغيب عن البال أيضاً أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ما زال الجريمة رقم واحد في البلاغات التي تتلقاها الشرطة. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2016//968)، فمن بين أكثر من ١ ٥٠٠ حالة اغتصاب سجلت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، أدين أقل من ٤ في المائة من الجناة المزعومين، وهذا التوجه مستمر في عام ٢٠١٦.

وفي ليبريا، تقع النساء والفتيات ضحايا للممارسات التقليدية الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال والاختطاف والإدخال القسري في جمعيات سرية. وإذ نعلق آمالنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نرجو ألا يغيب عن البال أن أقل من ٩ في المائة من الفتيات في ليبريا يكملن مرحلة التعليم الثانوي وأن جزءاً من السبب في ذلك أنهن يتعرضن لمستويات مقلقة من العنف والإيذاء والاستغلال في المدارس.

والمرأة الليبرية تحتاج إلى قيام لجنة بناء السلام بسد أي ثغرات قد تنجم عن المغادرة المحتملة لبعثة حفظ السلام. وفي السنوات القليلة الماضية، استثمر صندوق بناء السلام في عمل المنظمات النسائية في ليبريا. وبدعمه، أتاحت أكواخ السلام التي تقودها المرأة أماكن آمنة للنساء وأسهمت في حل النزاعات المحلية لسنوات طوال. ونأمل أن يزداد هذا النوع من الدعم بحيث يمكن للمرأة أن تشارك في انتخابات سلمية وأن تساعد في تعزيز المصالحة الوطنية وسيادة القانون، وفي القطاع الأمني والإدارة العادلة للموارد الطبيعية. تلك هي أنواع الاستثمارات التي من شأنها تأمين مسار ليبريا لتوطيد السلام.

وبدعم من صندوق بناء السلام، تبلور عزم المرأة الليبرية، على مر السنين، على الدفاع عن حقوقها، وأبدت تضامنها في تمرير قانون الاغتصاب وقانون مكافحة العنف المترلي وقانون العمل الإيجابي. وهذا النوع من التضامن تجلى أيضاً عند استعراض المرأة الليبرية البيان ٢٠٠٥ وتحديث بيان عام ٢٠١٧، وتحديد وتقديم التوصيات بشأن القضايا ذات الأهمية للنساء والفتيات في ليبريا.

كما أن زيادة التمويل للمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني النسائية من شأنه تعظيم إمكانات المرأة الليبرية والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والحكومة لتوطيد السلام في ليبريا. وكذلك فإن مبادرات الإنذار المبكر المجتمعية الشاملة التي تشرك المرأة في

رصد الإنذار المبكر من شأنها أن تعزز الوقاية من النزاع في ليبريا خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. ويمكننا البناء على إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للوقاية من النزاع، والذي يشمل نظاماً وطنياً للإنذار المبكر وآلية وطنية للاستجابة.

وقد خلصت دراسة تاريخية شملت ٧٠ بلداً على مدى أربعة عقود إلى أن أنجع وسيلة للحد من العنف ضد المرأة تتمثل في قوة منظمات المرأة أو الحركات النسائية في أي بلد من البلدان. وقد احتفل المجتمع الدولي في هذا المحفل وكثير غيره بالمساهمة البطولية للمرأة الليبرية في إنهاء الحرب الأهلية، والمساعدة في نزع سلاح الجماعات المسلحة، وإجراء انتخابات سلمية ومنع الانتكاس إلى النزاع ودحر وباء إيبولا المميت. وأنا أمثل أولئك النساء هنا اليوم. وأستطيع أن أقول للمجلس أنه ما من تكريم أهم لنساء ليبريا من الشراكة الطويلة الأمد والمستمرة للمجتمع الدولي. وآمل ألا يطوينا النسيان وأن يواصل المجلس شراكته معنا. فإذا كنا أقوياء، سيكون السلام في ليبريا قوياً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ووللي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لعضو المجلس الذي يرغب في الإدلاء ببيان.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): تود أوروغواي أن تتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام لادسوس على إحاطته الإعلامية، وإلى إدارة عمليات حفظ السلام على التقييم الاستراتيجي الذي أجري في جمهورية ليبريا. ونحن ممتنون أيضا لنائب رئيس لجنة بناء السلام ولفيكتوريا وولي.

إن أوروغواي قلقة من الحالة في ليبريا ليس بسبب الوضع الراهن فحسب، بل مما يمكن أن يحدث أيضا في المستقبل مع وجود مؤشرات مرتفعة تتعلق بترك المدارس، وبطالة الشباب، وأجهزة الدولة غير الفعالة، والأزمة الاقتصادية – نكأ جروح الماضي.

إن نتائج التقييم الاستراتيجي توفر لنا طائفة من الخيارات للمستقبل بشأن وجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. لكننا نعتقد أن التحديات التي تواجه ليبريا في الوقت الراهن ستظل قائمة في الغالب، وتعرقل عمل البعثة، أو تعرقل وجود الأمم المتحدة عاجلاً أم أجلاً. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه يجب على ليبريا، حكومة وشعبا، تركيز الجهود على بناء القدرات لتهيئة فرص أفضل في المدى البعيد، بغية بناء قدرات البلد ووضع حد لتبعيته.

بيد أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع عقدها في تشرين الأول/أكتوبر تشكل معلما بارزا، ويتعين على المجتمع الدولي خلالها أن يرصد العملية عن قرب، وأن يكون حاضرا لدعم الشعب الليبري. وتحقيقا لتلك الغاية، تعتقد أوروغواي أنه من الضروري الإبقاء على وجود بعثة الأمم المتحدة حتى بعد الانتخابات المقبلة على أقل تقدير. وعلى البعثة الحفاظ على نوع من بنيتها بهدف التصرف في حال تدهور الحالة. فعلى سبيل المثال، نحن نميل إلى الخيار ٣، ولكن بعد استعراض أعضاء المجلس لتقييم الأمانة العامة بشأن تحديد وجود للبعثة من شأنه أن يحقق السلام في البلد ويحمي حقوق الإنسان ويلتزم بها ويدافع عنها، فإن على البعثة في نهاية المطاف أن تتصرف تجاه سيناريو يتصف بعدم الاستقرار المتردي أو الوشيك. لذلك، من الأهمية بمكان أن يواصل المجلس العمل بشكل وثيق مع السفير السويدي بصفته رئيسا لتشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام، من أجل كفالة تنفيذ القرارات التي اتخذت مؤخرا بشأن استعراض هيكل بناء السلام.

وختاما، نعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام في ليبريا وصونه إلاّ من خلال تحسين المؤسسات التي تضمن الاستقرار الوطني مع وجود عملية شاملة حقاً وملكية وطنية، وبالتالي التصدي للأسباب الجذرية التي تفرّق بين السكان بهدف تحقيق المصالحة الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد براون (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على هذه الفرصة للمشاركة في جلسة الإحاطة الاعلامية.

السؤال الهام يتعلق بكيف، والأهم بمتى، يمكن للمجلس المنخرط حاليا أن يخرج من عملية كاملة لحفظ السلام حتى لا يتعرض ما تحقق من تقدم ونجاح في ليبريا، مع تكاليف باهظة في الأرواح، للخطر بدون داع ويجري تقويضه للأسف. في ما يتعلق بالسؤال الهام المتمثل في كيف يمكن أن يحدث ذلك، فقد أوصى الأمين العام باتخاذ عدد من التدابير لتحديد الولاية الممكنة للبعثة الخلف. وترى الحكومة الليبرية أن تلك التدابير مواتية إلى حد كبير. وردا على السؤال الهام المتعلق بمتى يمكن أن يحدث ذلك، فإن الحكومة الليبرية تقترح تمديدا لفترة عام. عام واحد فحسب لمواصلة الانسحاب التدريجي. عام واحد آخر لتمكين مؤسساتنا المتعافية والتي خضعت للإصلاح من مواصلة الصمود في مرحلة انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. عام آخر لوجود البعثة، الذي يمثل للكثيرين من الليبيريين علامة على الثقة التي من شأنها أن تساعد في تخفيف الخطر الحقيقي الناجم عن الارباك خلال الفترة السياسية الأكثر حساسية في البلد. عام واحد آخر من العمل معا في ما هو لليبريا شراكة ناجحة، إعدادا بشكل سليم للبعثة الخلف والحكومة المنتخبة ديمقراطيا، بغية مواصلة الشراكة المفيدة والبناء على التقدم الذي كنا قد أحرزناه بالفعل.

إننا نتفهم الشواغل العديدة المرتبطة بطلبنا للتمديد. وهي شواغل تتعلق بزيادة اعتماد المؤسسات الوطنية على المجتمع الدولي. وهناك مخاوف من تكرار طلب التمديد. وهناك مخاوف من أن تكون الموارد المخصصة للبعثة ضرورية في أماكن أخرى، بما في ذلك المناطق التي تشهد المزيد من الاضطرابات في أفريقيا وحول العالم. وتلك شواغل معقولة حقا.

إن فشل الدولة الليبرية الذي اقتضى نشر بعثة الأمم المتحدة يتسبب أيضا بانهيار كبير في القدرة الإنتاجية لأي دولة منذ الحرب العالمية الثانية – وهو انهيار مقدّر بأكثر من ٩٠ في المائة. والمؤسسات الوطنية التي تآكلت على مر الزمن لم تتشوه أو تصبح غير فاعلة فحسب، بل قُضي عليها فعلياً. أمّا ثقة السكان المتضائلة، فقد تبددت تماما، وتبدد الأمل في مستقبل ديمقراطي.

لقد قطعنا شوطا طويلاً بطبيعة الحال بفضل الدعم المستمر من الحاضرين. وبالرغم من ذلك، نعتزم تحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد قوة شرطة قوامها ٠٠٠ ٨ شرطي ينتشرون بشكل كامل في جميع أنحاء البلد، من قوام حالي يبلغ ١٠٠ ٥ شرطي، وكفالة التزام مستمر للشرطة والمؤسسات الأمنية الأخرى بالتدريب، بما في ذلك التدريب على العنصر الهام المتمثل في حماية حقوق الإنسان وتحسين المعايير المهنية. وسيتم تعزيز قرابة ٦٠٠ ٢ من موظفي الهجرة بعد الانتهاء من مرافق التدريب في شمال ليبريا، بعدد إضافي يبلغ ٠٠٠ ١ موظف. ونحن فخورون بأن قواتنا العسكرية تتزايد فيها الكفاءة المهنية خاصة بدعم من الولايات المتحدة والحكومات الصديقة الأخرى، ومع توجيه من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أمّا الاحتكام إلى القضاء الذي كان غير موجود في أجزاء عديدة من البلد فهو في تحسن. وتبدي مؤسساتنا الأمنية دلائل على زيادة الاستعداد للصمود في حالة تقليص قوام البعثة تدريجيا.

وأن نحظى بالبعثة لمدة عام آخر في مواكبتها لليبريا خلال اجتياز هذا الميل الأخير لهو ضمان إضافي وتأكيد لا يقدر بثمن، ويستكمل مهام بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام ليس بالفصل بين الأطراف المتحاربة فحسب، بل الأهم أيضا من خلال تغيير جذري في ليبريا من دولة فاشلة إلى ديمقراطية مزدهرة.

حقا إن الموارد محدودة. ونعم، هناك احتياجات متزايدة في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك القارة الأفريقية، لموارد

البعثة. ونحن نواصل النظر في الحالة بجدية، ونتخذ الخطوات اللازمة في حدود إمكاناتنا للتوقف عن الاعتماد على البعثة. والحقيقة أيضا هي أن الافتقار إلى الموارد أو الاحتياجات المتزايدة في أجزاء أخرى من العالم لموارد البعثة أمر لا بد أن يضطرنا جميعا – الحكومة الليبرية ومجلس الأمن – إلى إنهاء مهام هذه البعثة الناجحة بطريقة قد لا تتطلب العودة إلى مجلس الأمن، أو أن يلجأ مجلس الأمن إلى إعادة تخصيص موارد حفظ السلام لليبريا في المستقبل. وفي ذلك الصدد، يجب تجنب المخاطر المحتملة، وخاصة المتعلقة بإجراء الانتخابات غير المسبوقة والتي يشير إليها تقرير التقييم الأخير للأمين العام (S/2016/968) ولجنة بناء السلام.

وأيا كان القرار الذي سيتخذه المجلس، فالحقيقة أن ليبريا اليوم بلد أفضل – بلد أكثر سلما وأمنا. ونحن نعتزم إبقاءه على هذا الحال. مرة أخرى، نحن ممتنون لمجلس الأمن والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وكذلك للعديدين من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم المستمر. نحن نعلم أنه، نتيجة استثماراتهم التي لا تقدر بثمن في تحقيق السلام والأمن في ليبريا، فإن الليبيريين اليوم يتزايدون أملا وهم مفعمون برغبة متنامية وزخم أكثر واقعية، في الوطن وفي الشتات، ليكونوا بنّائي مستقبلنا وأسياد مصيرنا. نحن نعلم أن مآسي التدمير الذاتي التي طال أمدها أجبرتنا على الركوع. لكن ما من أمة أشد توقا منا إلى التعافي.

ومجدداً، اجتاحنا مرض الإيبولا مؤخراً، ونحن حالياً مكبَّلون باقتصادٍ يعاني ضائقة شديدة. لكنَّ مرونة شخصيتنا الليبرية – إرادتنا بأن نتغلب على الصعاب – يجب ألاَّ تُعتبَر أمراً مسلَّماً به أبداً.

ومع ذلك، لايمكن أن تتحمَّل ليبريا صدمة كبرى أخرى لتعافينا. وببساطة، لا يمكننا أن نتجاهل احتمال خطر آخر، مهما كان بعيداً، على جهود تعافينا الجارية. ونعتقد أنَّ كل ما سنحتاج إليه لردع الخطر الذي يلوح في الأفق، هو سنة إضافية أخرى: سنة إضافية أخرى من استتباب الأمن الذي تحتاج إليه إدارة جديدة في الحكومة الليبرية، لمواصلة عمليتَي التعافي والإصلاح، دون عبء الشعور الموروث بانعدام الأمن.

إننا حقاً في نهاية مسيرة طويلة معاً من خلال بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونعلم أنها كانت شاقة، لكنها كانت مفيدة. لقد رفعت المعنويات، وأحيت الآمال، وأعادت بلداً من أعماق تدميره الذاتي. وربما لم تكن تلك هي الولاية بحدِّ ذاتها، ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر أنَّ بعثة الأمم المتحدة هذه كانت ناجحة. فلْنُنْهِها الآن بمقدار من الاستدامة والمسؤولية والنجاح، نعلم أنَّه يمكننا تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشان الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.